# الرؤية التاريخية والسياسية للمرجعية الدينية في العراق ١٩٥٠-٢٠٠٣

أ.م.د. الاء كاظم جبار

جامعة كربلاء- كلية العلوم الاسلامية

**المستخلص:**

كان للمرجعية الدينية دوراً وموقفاً اساسياً وواضحاً من الاحداث في العراق مدة البحث في التطورات السياسية ، وقد أكتسبت المرجعية الدينية في رؤيتها التاريخية والسياسية طابعاً جهادياً وثورياً كونها مزج بين الاطار بين الديني والوطني في مواجهة الاحداث، والانظمة السياسية بنحو خاص لذلك لم يكن لديهم إشكالية أو ثمة حاجز في المزج ما بين الدين والسياسة، وتصورهم الديني والوطني، إلا أن اختلاط الاوراق وكثرة الادعاءات الزائفة ذات الطابع السياسي – الديني أدى الى صعوبات كثيرة وجدية واجهتها المرجعية إلا أنها استطاعت مواجهتها واثبات مكانتها وتثيرها الكبير في اوساط الشعب.

استمر نشاط المرجعية الدينية في الحياة السياسية العراقية بعد قيام الحكم الملكي في تلك المدة وكان لها دورها وموقفها من الاحداث التي شهدها العراق.

لم يكن دور المرجعية الدينية في عهود التي حكمت العراق التي شهدها العراق منذ خمسينيات القرن الماضي حتى الاحتلال الامريكي للعراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣ محدداً. ومابعدها قليلاً، فقد رفضت التوجهات السياسية والفكرية لتلك الانظمة التي كانت لا تتوافق مع تطلعات الشعب العراقي الوطنية ، لكن الصدام العنيف الذي تمخض عن وصول البعثيين الى الحكم بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ كان أقس مرحلة مرت بها المرجعية الدينية، وعلمائها الين عانوا الامرين من هذا الحكم الظالم على المستوى الفكري والسياسي، الذي إصطدم بتوجهات المرجعية الدينية فتم ابعاد واغتيال وأعدام أبرز علمائها، فدق رجال المرجعية أسفيناً بين ذلك النظام وسلطته حتى سقوطها عام ٢٠٠٣.

قسم البحث الى مقدمة ومبحثين الاول بعنوان المبحث الأول أثر المرجعية الدينية في الحياة السياسية منذ تأسيس الحكم المكي في العراق حتى أنقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ الذي تضمن محورين الاول بعنوان الاطار التاريخي والسياسي للمرجعية الدينية في العراق منذ تأسيس الحكم الملكي حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ والثاني بعنوان النشاط السياسي للمرجعية الدينية للمدة ١٤ تموز ١٩٥٨ حتى انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ والثاني بعنوان الاطار التاريخي والسياسي للمرجعية الدينية في العراق ١٩٦٨-٢٠٠٣.

Abstract:

The religious authority had a fundamental and clear role and position on the events in Iraq and political developments. The religious authority, in its historical and political vision, acquired a jihadist and revolutionary character as it combined the religious and national frameworks in confronting the events, and the political systems in particular. Therefore, they did not have a problem or there was a barrier in mixing religion and politics, and their religious and national perception, however, the mixing of papers and the abundance of false claims of a political-religious nature led to many serious difficulties faced by the supreme religious authority, but it was able to confront them and proving its position and its great excitement among the people. The religious authority continued to be active in Iraqi political life after the establishment of monarchy there and had its role and position on the events that Iraq witnessed.

The role of the religious authority during the eras that ruled Iraq that Iraq witnessed from the 1950s until the American occupation of Iraq on April 9, 2003 was not specific. And a little later, it rejected the political and intellectual orientations of those regimes that were not compatible with the national aspirations of the Iraqi people, but the violent clash that resulted in the Baathists coming to power after the coup of July 17, 1968 was the harshest stage that the religious authority went through, and its scholars who suffered greatly from this. The unjust rule at the intellectual and political level, which clashed with the orientations of the religious authority, led to the deportation, assassination, and execution of its most prominent scholars, so the men of the religious authority drove a wedge between that.

The regime and its authority until its fall in 2003. the research was divided into an introduction and two sections. The first topic is entitled The impact of religious authority in political life since the establishment of royal rule in Iraq until the coup of July 17, 1968, which included two axes. The first is entitled The historical and political framework of religious authority in Iraq from the establishment of monarchy until the revolution of July 14, 1958. The second is entitled The political activity of the religious authority for the period July 14, 1958 until the coup of July 17, 1998. The second is entitled / The historical and political framework of the religious authority in Iraq 1968-2003.

**المقدمة**

كان للمرجعية الدينية دوراً وموقفاً اساسياً وواضحاً من الاحداث في العراق مدة البحث في التطورات السياسية ، وقد أكتسبت المرجعية الدينية في رؤيتها التاريخية والسياسية طابعاً جهادياً وثورياً كونها مزج بين الاطار الديني والوطني في مواجهة الاحداث، والانظمة السياسية بنحو خاص لذلك لم يكن لديهم إشكالية أو ثمة حاجز في المزج ما بين الدين والسياسة، وتصورهم الديني والوطني، إلا أن اختلاط الاوراق وكثرة الادعاءات الزائفة ذات الطابع السياسي – الديني أدى الى صعوبات كثيرة وجدية واجهتتها المرجعية إلا أنها استطاعت مواجهتها واثبات مكانتها وتثيرها الكبير في اوساط الشعب.

لم يكن بإمكان بريطانيا والطبقة السياسية الموالية لها ان تفسح المجال أمام المرجعية الدينية لكي تستمر في عمله داخل الساحة السياسية العراقية، لذلك تم تشتيته، وبذر الانقسام بين صفوف قياداتها، وأبعادها عن التأثير في القطاعات الجماهيرية بعد أن وجدت ان دعواته للوحدة ما بين الطوائف المختلفة، فاعلة وقادرة على دفع الجماهير للالتفاف حولها في إطار ثوري فاعل، ممهدا الطريق أمام ثورة العشرين التحررية.

استمر نشاط المرجعية الدينية في الحياة السياسية العراقية بعد قيام الحكم الملكي في تلك المدة وكان لها دورها وموقفها من الاحداث التي شهدها العراق.

لم يكن دور المرجعية الدينية في عهود التي حكمت العراق التي شهدها العراق منذ خمسينيات القرن الماضي حتى الاحتلال الامريكي للعراق في ٩ نيسان ٢٠٠٣ محدداً. ومابعدها قليلاً، فقد رفضت التوجهات السياسية والفكرية لتلك الانظمة التي كانت لا تتوافق مع تطلعات الشعب العراقي الوطنية ، لكن الصدام العنيف الذي تمخض عن وصول البعثيين الى الحكم بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ كان أقسى مرحلة مرت بها المرجعية الدينية، وعلمائها الين عانوا الامرين من هذا الحكم الظالم على المستوى الفكري والسياسي، الذي إصطدم بتوجهات المرجعية الدينية فتم ابعاد واغتيال وأعدام أبرز علمائها، فدق رجال المرجعية أسفيناً بين ذلك النظام وسلطته حتى سقوطها عام ٢٠٠٣.

## المبحث الأول

## أثر المرجعية الدينية في الحياة السياسية منذ تأسيس الحكم المكي في العراق حتى أنقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨

### أولاً: الاطار التاريخي والسياسي للمرجعية الدينية في العراق منذ تأسيس الحكم الملكي حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

كان من الطبيعي ان الشيعة الذين عاشوا قروناً طويلة في مواجهة اضطهاد السلطة السياسية بسبب مواجهتهم للحكم الجائر، وعانوا اضطهاداً وقمعاً متواصلين، ان يزداد وعيهم السياسي، وان يأخذ ايمانهم طابعاً ثوري، ومثلوا على امتداد التاريخ الذي أعقب الخلافة الراشدة معارضة دائمة للحكام، فاصبح وعيهم السياسي متقدماً على غيرهم [١].

وبسبب ذلك تعززت مكانة المجتهدين من علماء المرجعية الدينية، وانقسم هؤلاء الى مدارس ونحل عدة، وأصبح هؤلاء قدرة كبيرة على توجيه اتباعهم بحكم الفتاوى التي يصدرونها وينفذها مقلديهم، وللمجتهدين وكلاء ومعتمدين من ذوي المعرفة الواسعة الذين يتم تكليفهم بالتبشير بشهرة من يقلدونه[٢]. ويكتسب المجتهد جزءاً من مكانته في احيان كثيرة عن طريق الاسهام في القضايا السياسية التي تواجه الشارع وتجذب انتباهه، لانه لا يمكن للمجتهد ان يبقى مختصاً بالقضايا الدينية فقط، وانما يجب ان يعايش هموم الشعب ويتفاعل معها، والا فانه سيفقد مكانته الدينية والاجتماعية لان سلطته ونفوذه تستند على مواقفه وعلى الجمهور الذي يقلده ويتبعه[٣].

كان على النظام السياسي الملكي يعمل على ضرورة التعرف على القوى الفاعلة في الساحة العراقية وكلفت حكامها السياسيين العاملين في المدن العراقية برفع التقارير عن هذه القوى والشخصيات المؤثرة المتنفذة ومعرفة نقاط قوتهم وضعفهم للاستفادة منها في التحرك عليهم وتحجيم دورهم وتأثيرهم على العراقيين، وفي مقدمة هذه القوى كان علماء الدين ورجال المرجعية الدينية [٤].

تركز نشاط المرجعية الشيعية ذات النفس العروبي في النجف الأشرف التي حظيت بمكانة خاصة من قبل الشعب لا بسبب مكانتها الدينية المقدسة، بل لوجود المرجعية العليا فيها التي تمتعت في مختلف العهود باستقلالها الديني والسياسي وعدم وجود سلطة مهيمنة عليها[٥].

كان من الطبيعي أن تقف المرجعية الدينية موقفاً سلبياً من العديد من السياسات والقوانين التي لم تكن تصب في خدمة العراق في العهد الملكي كالانتخابات التي كانت تشوبها عمليات التزوير باستمرار أو السياسات التي كان يتبعها النظام خدمة للمصالح البريطانية لأنها مثلت صناعة بريطانية تنفذها أدوات عراقية أرتبطت مصالحها بالخارج لغرض السيطرة على مقدرات العراق، وعليه تحمل البعض من قادة المرجعية الدينية الاعتقال والنفي خارج العراق سنوات طويلة وإسقاط الجنسية عنهم وإضطهاد عوائلهم في ظل حكومات عراقية ذات طابع ولون طائفي واحد[٦].

ومنذ اربعينيات القرن العشرين كانت العلاقة ما بين المرجعية الدينية والسلطة الملكية عبارة عن عملية شد وجذب وعلية لم يستطع النظام ارضاء علماء الدين لأنه كان محكوماً بالسياسة البريطانية في حكمه، مما جعل المرجعية الدينية هرما واضح في الجسد العراقي واثبتوا وأثبتوا أنهم موحدين إزاء التحديات التي تواجههم[٧].

ولعل من ابرز الأمثلة على دور المرجعية الدينية في تلك المرحلة ماشهده العراق في أيار ١٩٤١ انتفاضة ضد البريطانيين عرفت بانتفاضة مايس/ أيار أو ( الحرب العراقية – البريطانية ) أو حركة رشيد عالي الكيلاني، فاصدر علماء المرجعية الدينية فتاوى بمقاتلة البريطانيين، وخرجت القبائل العراقية في الفرات الأوسط لمقاتلة الإنكليز الى جانب الجيش وقيادة ضباطه، فحاول الوصي عبد الإله(١٩٣٩ – ١٩٥٤) أن يستميل قبائل الفرات الأوسط، وأرسل عدداً من المبعوثين الى المرجعية الدينية محملين بالأموال، إلا مساعيه فشلت في تحقيق أهدافها[٨].

يقول رشيد عالي الكيلاني رئيس وزراء العراق أبان أحداث أيار ١٩٤١: (( إن الأمير عبد الإله حاول رشوة الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء[٩]، أهم العلماء الدينيين في العراق بمبلغ (٢٠) ألف جنيه من الذهب حتى يعمل على إثارة العشائر والقبائل ضد حكومة الدفاع الوطني ببغداد، إلا إن الشيخ رفض ذلك بشدة وأمر الرسول الذي حمل الذهب إليه أن يحمله بنفسه الى رشيد عالي الكيلاني لإيداعه خزانة الدولة ))[١٠].

أصدر المرجع الديني الأعلى أبو الحسن الأصفهاني الموسوي (١٩٢٠ – ١٩٤٥) فتوى قوية ضد البريطانيين، وكان أول المؤيدين لحركة أيار/مايس ١٩٤١ نصت على ما يلي:

(( بسم الله الرحمن الرحيم، السلام على كافة أخواننا المسلمين وأخص العراقيين منهم. أن الواجب الديني يقضي على كل مسلم بحفظ بيضة الإسلام وبلاد الإسلام بقدر استطاعته، وهذه البلاد العراقية المشتملة على مشاهد الأئمة ومعاهد الدين يجب علينا جميعاً محافظتها من تسلط الكافر والمدافعة عن نواميسها الدينية، فالى هنا أحثكم وأدعوكم، وفقنا الله وإياكم لخدمة الإسلام والمسلمين إن شاء الله تعالى )) [١١].

لقد وقفت المرجعية الدينية بكل ثقلها مع انتفاضة مايس والضباط الأحرار الذين قاموا بها عام ١٩٤١، وبسبب فتاوى ودعمها للانتفاضة ساند المثقفون والوطنيون ورجالات الفرات الأوسط والمناطق العراقية الأخرى هذه الحركة الوطنية التي دقت أسفيناً في النظام الملكي وقوضت أركانه حتى أنهت دوره في حكم العراق في الرابع عشر من تموز ١٩٥٨[١٢].

**ثانياً : النشاط السياسي للمرجعية الدينية للمدة ١٤ تموز ١٩٥٨ حتى انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨**

استبشرت المرجعية الدينية خيراً بالقيادة الجديدة لانقلاب الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، فأرسل المرجع الديني محسن الحكيم[١٣]، برقية تهنئة الى رئيس الوزراء العراقي الزعيم عبد الكريم قاسم تضمنت كلماتها معاني التذكير والتنبيه الى ضرورة العدل في حكم العراقيين، فقد جاء فيها (( أحمد الله وأشكره، وأسأله أن يجعلكم من قادة العدل، وأنصار الحق ... فإن العدل أساس الملك ... والظلم والاستئثار من أكبر عوامل الدمار، ... واعتبروا بمن مضى قبلكم، ... وأدعو لكم بحسن التوفيق لخدمة الدين والإسلام والحفاظ على الصالح العام ))[١٤].

أجاب الزعيم عبد الكريم قاسم على برقية السيد محسن الحكيم بعبارات الود الإسلامية، لكن التطورات السياسية التي شهدها العراق، وفسح المجال أمام الشيوعيين والفوضويين أدى الى أن يشهد العراق عمليات القتل والسحل في الشوارع دون أن يمارس الزعيم عبد الكريم قاسم دوره في التصدي لها ومنعها، وتزامن ذلك مع إصدار حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم قانون الأحوال الشخصية الذي يساوي الرجل بالمرأة في الميراث، فضلاً عن الشكليات الأخرى وفق النظرية الشيوعية[١٥].

قاد السيد محسن الحكيم المعرفة ضد الحكم القاسمي وجناحه المؤيد له المتمثل بالحزب الشيوعي العراقي، فأصدر فتواه الشهيرة ضد الشيوعيين والتي نصت على : (( لا يجوز الانتماء الى

الحزب الشيوعي، فإن ذلك كفر وإلحاد، أو ترويج للكفر والإلحاد، أعانكم الله وجميع المسلمين على ذلك وزادكم إيماناً وتسليماً ... )) [١٦].

قام انقلاب عسكري قاده البعثيون ضد الزعيم عبد الكريم قاسم وأدى الى إعدام الأخير ومجموعة من أتباعه، فأوفد السيد محسن الحكيم وفداً لمقابلة الانقلابيين الجدد برئاسة مرتضى العسكري[١٧] أحد وكلاء المرجعية، فأكد الوفد لرئيس الوزراء أحمد حسن البكر حرص المرجعية على التعاون مع الحكومة الجديدة إذا ما التزمت بنبذ الطائفية، ورفض الاستفزازات للمرجعية، وتطبيق العدالة الاجتماعية، والنظر في مناهج التعليم، وضرورة مشاركة وسائل الإعلام في نقل النشاط الإسلامي والشعائر الدينية، وشكلت لجنة حكومية للنظر في مطالب المرجعية، إلا أن الأوضاع السياسية تدهورت بسبب سياسة الانقلابيين، وبدأت عمليات الاعتقالات تشمل العشائر الموالية للمرجعية، وللشباب الموالين لها بحجة الشعوبية، فاحتج المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم وقرر السفر الى بغداد وسامراء احتجاجاً على تصرفات النظام التعسفية[١٨].

توجه موكب السيد الحكيم الى كربلاء في السابع عشر من تشرين الأول ١٩٦٣ ومن ثم توجه الى بغداد، فاستقبل فيها استقبالاً جماهيرياً في بيت الحاج سلمان عباس الكردي في الكاظمية المقدسة، ومن ثم توجه السيد الحكيم الى سامراء التي مكث فيها عشرة أيام وأوصل الى الحكومة رسالة مؤداها أن المرجعية الدينية قوية وقادرة على الوقوف بوجه التحديات التي تواجهها من قبل حكومة الانقلابيين.

قام عبد السلام عارف في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٦٣ بانقلاب عسكري على البعثيين الذين أوصلوه الى سدة الحكم، وعرف عنه طائفيته المقيته وكرهه للمرجعية الدينية، فطلب السيد محسن الحكيم من علماء بغداد، لاسيما علماء الكاظمية توجيه رسالة له تضمنت مطالب المرجعية التي تمثلت بوضع دستور للعراق يستمد تعاليمه من القرآن والسنة النبوية الشريفة، وإلغاء قانون الأحوال الشخصية الذي أصدرته حكومة الزعيم عبد الكريم قاسم ونبذ الطائفية وأشاعة العدل والحفاظ على الوحدة الوطنية ومكافحة الفساد وانحلال المجتمع وتعديل وسائل ومناهج التعليم[١٩].

أرسل عبد السلام عارف وفداً حكومياً الى النجف الأشرف برئاسة رئيس الوزراء طاهر يحيى[٢٠] ومعه بعض الوزراء لكي يتصل الى بالسيد الحكيم ويخبره أن مسؤولية الحكومة اتجاه الشعب ( تكمن في نبذة للطائفية )، فقابلهم السيد الحكيم وقال لهم لأنه لم يكن مقتنعاً بما ذكروه له: ((

لقد سبق منا أن قلنا لبعض الحاكمين الذين أنتقم الله منهم أن الشعب العراقي شعب مسلم متدين، لا يرضى بغير الإسلام شريعة ونظاماً، وكل تشريع تشرعه الحكومة يخالف الإسلام لا يمثل رأي الأمة ويوجب نفورها وابتعادها عن الحكومة )) واستطرد الحكيم قائلاً : (( إننا لا نرضى غير الإسلام ديننا وعقيدتنا )) [٢١].

ومن أجل إيقاف الدعم المادي الذي كان يقدمه التجار الشيعة في الشورجة للمرجعية الدينية، قامت حكومة طاهر يحيى وبتوجيه من الرئيس عبد السلام محمد عارف بإصدار قوانين التأميم التي طالت التجارة العراقية، وأدت الى الإضرار بالتجار الشيعة بالدرجة الأساس بحجة ( الاشتراكية ) فصادرت الأموال الشخصية للتجار الذين قام قسم منهم بالذهاب الى المرجعية الدينية والشكوى لديها عن هذه القوانين الجائرة، وفتدهورت العلاقة بين السيد الحكيم وعبد السلام عارف، فحاول طاهر يحيى وبعض الوزراء أن يخففوا من وطأة القطيعة بينهما، وطلباً من السيد الحكيم مقابلة عبد السلام عارف في النجف الأشرف، إلا أن الحكيم رفض مقابلته إلا بإلغاء قانون الأحوال الشخصية المخالف للشريعة الإسلامية. وكذلك إلغاء القوانين الاشتراكية التي أصدرتها حكومة طاهر يحيى، إلا أن الرئيس عبد السلام عارف لم ينفذ أيا منهما، فحاول عبد الرحمن البزاز[٢٢] أن يوفق بين الحكيم وعبد السلام عارف لكي يستقبل الحكيم الرئيس عارف أثناء زيارته للنجف الأشرف.

استثمر رجال المرجعية الدينية بعض المناسبات لتوضيح موقفهم من قرارات ( التأميم ) التي طالت التجار الشيعة بالدرجة الأساس في عهد عبد السلام عارف في مناسبة أحياء ذكرى ميلاد الإمام علي (عليه السلام) الذي صادف السابع من كانون الأول ١٩٦٥ فألقى السيد محمد باقر الحكيم[٢٣] خطبته في الاحتفال الذي جرى بهذه المناسبة، وتطرق فيه الى قانون الأحوال الشخصية وهاجم التشريعات التي ألحقت به، في كربلاء وحضر الاحتفالية القنصل الإيراني في كربلاء، الأمر الذي دفع الجهات الرسمية في كربلاء لمتابعة الموضوع ورفع تقرير مفصل الى وزارة الداخلية حاولت فيه التقليل من أهمية كلام وخطاب السيد محمد باقر الحكيم وذكر وكيل متصرف كربلاء عبد المجيد البرواري أن الذين حضروا الاحتفالية هم من (( الرجعيين والإقطاعيين والرأسماليين الذين لم ترق لهم القرارات الاشتراكية ... )) واستطرد البرواري في تقريره قائلاً أن هذا الخطبة (( أظهرت نوايا الطبقات الشعوبية الحاقدة ضد الدولة وكيانها وأهدافها السامية )) على حد تعبيره[٢٤].

شهد عهد عبد السلام عارف تشدداً وضيقاً على المواكب الحسينية التي كانت تمارس طقوسها في المناسبات الدينية، لاسيما أثناء زيارة العشرين في صفر ذكرى أربعينية استشهاد الإمام الحسين (عليه السلام)، فقد كانت تصدر التعليمات الحكومية الى الأجهزة الأمنية والشرطوية مثل الشرطة العامة والأمن العامة والاستخبارات العسكرية ومديرية الحركات العسكرية ومديرية المخابرات السرية والسياسية قبل شهروا واحد على الأقل من حلول زيارة الأربعينية وهي تتضمن ما يأتي[٢٥]:

١- يجب أن تقدم الطلبات قبل عشرين يوماً من موعد الزيارة.
٢- تحدد عدد المواكب بموكب واحد أو موكبين على الأكثر لكل مدينة على أن تكون من المواكب القديمة والمعروفة وسبق أن أجيزت ولم يبدر منها ما يخالف الأوامر والتعليمات الصادرة.
٣- تؤخذ كفالة مالية مصدقة من كاتب العدل من أربعة أشخاص على الأقل من رؤساء المواكب على أن يكونوا من الأغنياء وغير الحزبيين ومن ذوي السمعة الطيبة والمكانة المرموقة ويعتمد عليهم من قبل السلطة الإدارية.
٤- تعرض الردات والقصائد على السلطة الإدارية للموافقة على أنها لم تتضمن ما من شأنه الإضرار بالمصلحة العامة.
٥- تؤخذ الكفالات وتتم الإجراءات اللازمة قبل عشرة أيام على الأقل من موعد الزيارة.
٦- تقوم مديرية شرطة اللواء المختص بإخبار مديرية شرطة لواء كربلاء بالتفاصيل الكافية عن عدد المواكب وأسماء رؤسائها والكفالات المأخوذة منهم وغير ذلك من المعلومات اللازمة.
٧- يمنع سفر المواكب الى لواء كربلاء مشياً على الأقدام منعاً باتاً.
٨- على الجهات المختصة ومديرية الأمن العامة إخبار متصرفية لواء كربلاء فوراً بكل ما يتوفر لديها من معلومات وما يروج ن تعليمات سرية وما يجري في الخفاء حول المواكب لكي تكون المتصرفية المذكورة على بينة منها وتتخذ ما يلزم لمعالجتها بالطريقة التي تراها مناسبة.

وضمن هذا السياق تابعت مديرية الشرطة العامة تنفيذ هذه التعليمات، فعلى سبيل المثال لا الحصر أرسلت مديرية الشرطة العامة كتاباً سرياً الى مديريات شرطة الألوية كافة ما عدا الرمادي وأربيل والسليمانية والموصل تضمن متابعة المواكب العزائية في زيارة أربعينية استشهاد الإمام الحسين (عليه السلام) وجاء في الكتاب: (( بالنظر لأهمية هذا الموضوع وتعلقه بالأمن والمصلحة العامة،

وخشية تدخل الحزبيين والطائفيين والموتورين وعملاء السفارات الأجنبية واندساسهم بين المواطنين لغرض إظهار هذه المواكب العزائية بغير المظهر الذي تقصده ومحاولتهم الإخلال بالأمن والنظام، نرجو قيامكم شخصياً بتعقيب تنفيذ التعليمات المثبتة بكتاب وزارة الداخلية كذا )) [٢٦].

استمرت العلاقة المتوترة بين المرجعية الدينية ونظام عبد السلام عارف حتى نهاية عهده أثر وفاته بحادث سقوط طيارته في منطقة النشوة في البصرة فتسنم الحكم من بعده شقيقه عبد الرحمن عارف عام ١٩٦٦ لتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ العراق المعاصر.

تحسنت علاقة الرئيس عبد الرحمن عارف[٢٧] مع المرجعية الدينية إذ شهد عهده انفراجاً نسبياً في الحياة السياسية فتم التخفيف عن متابعة المواكب الحسينية وساد الاحترام بينه وبين المرجع الديني الأكبر السيد محسن الحكيم، ولم يعكر صفو هذه العلاقة إصدار قوانين تتعارض مع خط المرجعية الإسلامية، وشعرت المرجعية الدينية بحرية معينة للقيام بعملها المرجعي، سيما أن الاخيرة لم ترغب في الدخول بمشكلات مع النظام لمواقفه المعتدلة فضلاً عن تركتها تؤدي واجباتها الشرعية بعيداً عن التدخل في القضايا السياسية[٢٨].

لم تدم هذه العلاقة الإيجابية بين المرجعية الدينية والرئيس عبد الرحمن عارف لأن النظام السياسي سرعان ما قوض بانقلاباً عسكري جديد قام به البعث في السابع عشر من تموز ١٩٦٨ ليبدأ عهد جديد هو حكم حزب البعث في العراق[٢٩].

## المبحث الثاني

## الاطار التاريخي والسياسي للمرجعية الدينية في العراق ١٩٦٨-٢٠٠٣

كان هم الحكم البعثي الجديد، إلغاء دور المرجعية في حياة العراقيين، إذ لم يقتصر تأثيرها على شيعة العراق فقط، بل امتد ليتسع كل الأطياف العراقية، فبدأ النظام بملاحقة علماء الدين، وأخذ يختلق لهم المبررات لأبعادهم عن الساحة الاجتماعية والسياسية، فبدأ حملات التسفير بحق العلماء وطلبة الحوزات العلمية رغم عراقية قسم منهم[٣٠].

تعرض رجال الحوزة العلمية ومرجعيتها الدينية لمضايقات حزب البعث وأجهزته الأمنية، ومحاولة إنهاء دورها ونشاطها الذي أسماه البعثيون ( دوراً رجعياً ) على حد التعميم الذي أصدرته القيادة القومية لحزب البعث في الرابع من نيسان ١٩٦٩ الذي جاء فيه:

(( ضرورة القضاء على الرجعية الدينية باعتبارها العقبة الكبرى في مسيرة الحزب والثورة )) وتمثلت هذه الإجراءات بما يأتي[٣١]:

١- إلزام طلبة الحوزةالعلمية بأداء الخدمة الإلزامية بعدما كانوا معفيين منها.

٢- ممارسة الضغوط والحرب النفسية على أصحاب المواكب الحسينية ومنع أداء الشعائر الحسينية بشكل تدريجي.

٣- البدء بحملة اعتقالات واسعة طالت المثقفين وحملة الشهادات العليا والجامعية وعدد من الضباط، وكانت التهم تتوزع بالرجعية والجاسوسية ليسهل تصفيتهم أمام الرأي العام.

٤- النيل من الشخصيات الدينية الكبيرة وتسقيطها اجتماعياً وتشويهها بإشاعة الأباطيل والتهم حولهم، كما حدث مع السيد محمد مهدي الحكيم واتهامه بالجاسوسية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية

إزاء الوضع الجديد الذي خلفة ظروفه حكومة حزب البعث عام ١٩٦٨ وما بعدها، لم يكن أمام السيد محسن الحكيم زعيم المرجعية العليا إلا أن يتحرك ويكسر حاجز الخوف الذي بدأ يخنق الأمة، فأمر بعقد اجتماع ضم نحو (٦٠) من علماء الدين في بغداد عقد في حسينية ( التميمي ) في ( أرخيته ) في منطقة الكرادة الشرقية يؤم الصلاة فيها السيد مهدي الحكيم، وأن يرسلوا بياناً الى الحكومة يثبتوا فيه تأييد الناس للسيد مهدي الحكيم، وتم انتخاب عشرة من علماء الدين من المجتمعين، وتوجهوا الى النجف الأشرف لمقابلة السيد محسن الحكيم وأبلاغه نتائج الاجتماع، وأثر ذلك قرر السيد محسن الحكيم التوجه الى بغداد للقيام بتحرك حقيقي.

وعلى الرغم من مرضه الشديد قدم السيد محسن الحكيم الى بغداد، فتقاطر إليه أعداد كبيرة من الناس ومعهم بعض رجال السلطة الذين تلقوا منه السخط والاستياء والاستنكار لحملات الاعتقالات التي كانت تجري، والتي لم يكن لها إلا معنى واحد وهواسكات أي صوت معارض للسلطة وحزبها الحاكم، ونيابة عن والده قدم السيد مهدي الحكيم في الخامس من حزيران ١٩٦٩ باسم علماء بغداد والكاظمية الى قيادة النظام الحاكم بيان (( احتج فيها على مجمل التصرفات التي يدين النظام على أساسها )) [٣٢].

كما وجه السيد محسن الحكيم لعقد اجتماع في الكاظمية ببغداد، وفي هذا الاجتماع تحدث السيد مهدي الحكيم عن الظروف التي تحيط الحركة الإسلامية والمرحلة التي تمر بها المرجعية الدينية، وتقرر القيام بمسيرات احتجاجية ومسيرة كبرى في مدينة الكاظمية، كرد فعل على تصرفات السلطة البعثية وتكليفاً للجماهير بتحمل مسؤولياتها، لكن السلطة استبقت الأحداث، وقامت في التاسع من حزيران ١٩٦٩ بعرض العقيد المتقاعد مدحت الحاج سري ليدلي باعترافات انتزعت منه انتزاعاً بالإكراه ورد فيها : (( إن السيد مهدي الحكيم حضر بعض الاجتماعات مع الإكراد التي كانت تتم بأوامر من المخابرات المركزية الأمريكية )). وأثر ذلك اقتحمت بعد منتصف الليل قوة أمنية كبيرة مقر السيد محسن الحكيم في الكاظمية وقامت بتطويق المكان لمدة أربع ساعات للامعان في التنكيل بالمرجعية الدينية[٣٣].

خرجت تظاهرات صاخبة في بغداد للتنديد بموقف السلطة البعثية، وقامت تظاهرات أخرى في مناطق الفرات الأوسط وأخرى كبيرة في البصرة نددت بموقف السلطة من السيد محمد مهدي الحكيم استمرت ثلاثة أيام تصدى لها رجال الأمن والشرطة وكوادر حزب البعث الحاكم، وأرادت قيادة الحركة الإسلامية في البصرة القيام بعصيان مدني، إلا أن المرجعية الدينية رفضت ذلك لأنها أدركت أن هذه المرحلة مرحلة كفاح فكري وليس المواجهة الفعلية مع النظام القائم، وتزامنت هذه الأحداث مع وفاة المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم في الأول من حزيران عام ١٩٧٠، وبوفاته تراجع دور المرجعية الدينية، لاسيما أن النظام البعثي لم يتورع في الاستمرار في إسلوبه بتصفية القيادة المرجعية مثل اعتقال وإعدام السيد محمد باقر الصدر وأخته العلوية نور الهدى بتهمة التخابر مع دولة أجنبية هي إيران[٣٤].

في تموز ١٩٧٩ حدث انقلاب جديد( انقلاب داخل انقلاب) إذ تبؤ السلطة ما اطلق عليه الرجل الواحد فتحولت الدولة من دولة الحزب الواحد الى نظام الفرد الواحد اعتمد على شخص الرئيس وافراد عائلته وجماعته المقربين واصبح الولاء الشخصي امراً لا مفر منه واصبح لا مجال للشك بأن الارادة الشخصية هي التي ستسود[٣٥].

لم يقف الامر على ذلك إذ ما اصبحت الدولة في مواجهة نظام سياسي جديد في ايران الذي اصبح يشكل تهديداً واضحاً للنظام والدولة في العراق، فحدث الاصطدام بين الدولتين لتبدأ حرب

طاحنة استمرت للمدة ١٩٨٠-١٩٨٨ التهمت معظم الانجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققها العراق في العقود السابقة في ظل نظام فردي وشخصي وكان للمرجعية الدينية موقفها الواضح من تلك الحرب إلا أن عنف النظام وشدته حال من دون ذلك.فالنظام استمر في عملياته في الحد من دور المرجعية الدينية وعدم السماح لها في التدخل في شؤون السلطة والشعب(٣٦).

يشير أحد الباحثين أن معوقات بناء المجتمع العراقي يفترض طرح جملة من التحديات التي رافقت تشوء دولته وبعدها التي شكلت الأسس المادية والفكرية والتاريخية لبناء دولته وكان لها أثرها الكامل في تغيير هذا المعلم الحضاري الانساني، فديناميكية التغيرات الايديولوجية المتعاقبة التي طرأت على بنية الدولة العراقية غيرت وأثرت في تغيير بنية هذا الكيان ثقافياً واجتماعياً ودينياً وسياسياً فالأثر الدين كان له الدور البرز في احداث جدلية كامنةظاهرة في كثير من الاحداث والتطورات يمكن وصفها بأسس حاولت المرجعية أن صح القول ايجاد دولة مواطنة مؤسساتية حق تكفل تمثيل الجميع ومع ذلك يرى البعض أنها قد تكون ضيعت بعض الفرص على نفسها(٣٧).

فضلاً عن ذلك أن ضعف التنظيم العضوي للمجتمع العراقي على مستوى الثقافي أنتج مجتمعاً رخواً من حيث البنية وغير مستقل مما جعله معرضاً للأختراق الايديولوجي السياسي ( احزاب سياسية – ايديولوجيات سياسية ) مما سمح للقبيلة أن تأخذ دورها كأداة للهيمنة والنفوذ السياسي فتحولت الدولة الى دولة قبائلية ودلة للحكام كما حدث في عهد ( عبد السلام عارف، احمد حسن البكر، وغيرهم) (٣٨).

جاءت انتفاضة عام ١٩٩١ لتؤكد الأثر العميق للمرجعية الدينية في العراق وفي الوقت نفسه عكست السمات السيئة للنظام السياسي في العراق المتمثلة في قاعدة اسناده الضيقة واعتمادة على مؤسساتية الامنية ووحشيته في قمع شعبه(٣٩).

استمر مسلسل المضايقة والقضاء على رجال المرجعية الدينية في العراق وتوج الامر باغتيال السيد محمد محمد صادق الصدر عام ١٩٩٩ مع نجليه مصطفى ومؤمل بإشراف مباشر من رئيس النظام السياسي نفسه( صدام حسين)، فضلاً عن التضييق على طلبة الحوزة العلمية وتسفير قسم منهم الى خارج العراق، ومحاربة خطباء المنبر الحسيني واغتيال قسم منهم مثل عبد الزهرة الكعبي وغيره من الخطباء، وقتل نحو (٤٠٠) خطيب منبر حسيني، وهدم المدارس الدينية في المدن المقدسة وحرق

المكتبات الدينية، ومنع تداول الكتب الإسلامية، والعمل على إسقاط علماء الدين وإغلاق المؤسسات الإسلامية للتربية والتعليم والخيرية مثل المدارس الحوزوية والجمعيات الخيرية وإغلاق كلية الفقه في النجف الأشرف، ومنع إقامة الشعائر الدينية والمسيرات الأربعينية واغتيال أبناء العلماء والمراجع [٤٠].

كان هدف النظام البعثي من وراء هذه الأساليب الدموية هو أضعاف دور المرجعية الدينية، ونشر الأفكار العلمانية بين العراقيين ومحاربة أي توجه أسلامي يخالف أفكار حزب البعث التي أدت بالعراق الى السقوط في مهاوي التدهور والانحلال الأخلاقي والاجتماعي والعسكري بعد أن جلبت الحروب العبثية للنظام الأسبق الويلات على العراقيين واختتمها بدخول القوات الأمريكية الأرض العراقية في ٩ نيسان ٢٠٠٣ وتدنيسها لتربة هذا الوطن.

ولم سبق يمكن القول أن المدة الواقعة منذ تسنم البعث السلطة في انقلاب ١٧ نموز حتى الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ تعد من أسوء المراحل التاريخية على مستوى السلطة السياسية والفكرية بل يمكن اعتبارها مدمرة للعراق، وللنظام السياسي نفسه وللدولة التي أرسى دعائمها ولايبتعدعن ذلك المجتمع العراقي الذي ناله الضعف اجراء السياسات الحكومية التي اتبعت والتأطير الفكري وقمع النظام لمن يخالف تلك السياسات والافكار حتى خرج المجتمع مقطع الاوصال وفي حالة وهت اجتماعي اقتصاديب وعسكري حيث جردت الدولة من كافة مكامنها العسكرية واصبحت دولة من غير دولة بسبب ما فرضت عليها من شروط قاسية وعقوبات ونزع واسع النطاق للسلاح اللذان اللذان اصبحا يمثلان انتهاكاً مقيداً لسيادتها حتى وصف النظام وكأنه مضعضعاً وزيادة في عزلته الدولية على المستوى الخارجي والداخلي وتمثلت النتيجة الاخطر في تآكل بنية الدولة ووصل الامر البى اجبار النظام على التخلي عن السيطرة الادارية وكانت النتيجة استمرار المعارضة للمرجعية الدينية في توجهاتها بضرورة خلق مجتمع ووبنية سياسية واعادة بناء الدولة طبقاً للأسس جديدة وبأشراف مجتمعي واسع النطاق لغرض مجابهة التحدي الاكبر الذي يمثله النظام ويبدو أن النظام كان على علم بهذا المأزق.

**الخاتمة:**

كان للمرجعية الدينية في العراق دور مهم في التطورات السياسية التي شهدها العراق طوال القرن العشرين، فالسلطة الدينية في المذهب الشيعي بالمعنى التراتبي للمرجعية التي هي مجموعة الهيئات الفقهية العليا التي تحوز الحصرية لتفسير الشريعة الإسلامية، فالمرجعية تتكون من كبار الفقهاء الذين هم آيات الله العظمى الذين يرأسون الحوزة والمدارس الدينية في النجف الأشرف، ويصل مرجع التقليد أو آية الله الى هذا الموقع من خلال الفقه، والشبكات الاقتصادية الواسعة والشعبية الاجتماعية، ويعتمد جزء من نجاحه أيضاً على قدرته على جمع الخمس، من المصلين بمنح هذا الالتزام المالي للمؤمنين الشيعة، وتعد المؤسسة الدينية مصدراً لتويل خاص بها لإدارة المدارس الدينية بنحو مستقل عن سيطرة الحكومة.

لم تكن المرجعية الدينية خاضعة لتأثيرات الحكومة بسبب استقلالها المالي وعدم استلامها الأموال من الدولة، لذلك كانت موافقها ملبية لطموحات الشارع العراقي ورافضه لأي نوع من أنواع الاحتلال الأجنبي كما حدث في ثورة العشرين التحررية التي أبرزت دور المرجعية وتأثيرها في نفوس اتباعها، فاندفعوا باتجاه مقاومة المحفل البريطاني ومواجهته بناء على فتاوى أصدرها كبار رجال المرجعية الدينية في الأماكن المقدسة.

اضطر البريطانيون بفضل ثورة العشرين التحررية أن يغيروا سياستهم في العراق وسعوا لإقامة حكم غير مباشر بدلاً من الحكم المباشر، وسقطت فكرة ( تهنيد العراق ) الى الأبد، فتسنم الأمير فيصل بن الحسين الحكم، فبدأت مرحلة جديدة في مواقف المرجعية الدينية، فرفضت إجراء انتخابات شكلية لتشكيل مجلس نيابي لا يؤدي دوره بشكل صحيح، وعارضت عقد المعاهدات الجائرة مع بريطانيا على حساب سيادة العراق واستقلاله، ولم تكد تمر حادثة إلا وكان للمرجعية الدينية موقف منها لصالح العراقيين، وتعرضت بسبب ذلك لمحاولات أبعاد وتسفير رجالاتها بحجج مختلفة، لكنها ظلت صامدة بوجه التحديات التي كانت توجهها يومياً في العهد الملكي.

لم يكن العهد الجمهوري بانقلاباته المختلفة أفضل في علاقاته مع المرجعية الدينية، فكان رجال الانقلاب ابتداءً من الزعيم عبد الكريم قاسم وانتهاء بالرئيس عبد الرحمن محمد عارف يتضايقون من وجود مراجع دينية لها تأثيرها على العراقيين وتخطى بتقدير الناس واحترامهم، لذلك حاولوا تقليص

دورها، واتخذ بعضهم قرارات لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية، الأمر الذي دفع المرجعية الدينية لفضحها وكشف مخالفتها للإسلام الحنيف، مما جلب المشاكل مع السلطة القائمة، لكن أقسى مرحلة مرحلة مرت بها المرجعية الدينية حينما قام نظام حزب البعث عام ١٩٦٨ وبدأت معهُ عملية تصفية واغتيال رموز المرجعية وأغلاق مؤسساتها ومدارسها وجامعة الفقه الدينية ومنع المناسبات الدينية، فعاشت المرجعية الدينية ظروفاً صعبة لأن النظام البعثي نظام علماني لا يسمح بالحريات الدينية، فبدأ رجال المرجعية الدينية بالعمل السري ودخل قسم منهم في أحزاب دينية معادية للبعث الحاكم الذي لم يتردد في إعدام كبار علماء الدين كالمرجع الديني الأعلى السيد محمد باقر الصدر والسيد محمد محمد صادق الصدر والسيد البروجردي وابن السيد الخوئي وغيرهم من الأعلام الكبار، واستمر النظام في نهجه الدموي معتقداً بأن أساليبه القمعية ستقضي على صوتها وينتهي دورها في حياة الناس، لكن النظام البعثي سقط الى غير رجعة وبقيت الرجعية الدينية مؤثرة في الحياة السياسية العراقية، وظلت على تواصل مباشر مع ما يجري في هذا البلد من أحداث خطيرة تستدعي أن يكون لها موقفها الحكيم والمؤثر.

**الهوامش:**

(١) محمد جواد مغنية، الشيعة والحاكمون، المكتبة الاهلية، بيروت، ١٩٦١، ص٢١.

(٢) علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٦٥، ص ٢٣٠.

(٣) Colonial Office, 691/1, Administration Reports , From: Najaf and Shamiya, To : I.O., 22/11/1918, .66.

(٤) ولد في مدينة النجف الأشرف عام ١٨٤٩ واشترك في حركة الجهاد عام ١٩١٤ ضد الانكليز وتوفي بعد إصابته بجروح في مدينة الناصرية في السادس عشر من حزيران عام ١٩١٥ . للتفصيل عنه يراجع : سعيد رشيد مجيد زميزم، رجال العراق والاحتلال البريطاني، ج١، مطبوعات دار الفتال، كربلاء المقدسة، ١٩٨٠، ص ٢٣- ٢٧.

(٥) عبد الله فهد النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث، دار النهار، بيروت، ١٩٧٦، ص٤٨.

(٦) قامت حكومة عبد المحسن السعدون بتسفير عدد من علماء المرجعية الدينية الى إيران بحجة عدم امتلاكهم الجنسية العراقية. ينظر: أحمد تقي جودة الياسري، الهوية الوطنية العراقية من الاحتلال البريطاني حتى نهاية عهد فيصل الأول ١٩١٩ – ١٩٣٣، إطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، ٢٠٢٣، ص٩٨-٩٩.

(٧) للتفضل عن قضية الموصل يراجع: فاضل حسين مشكلة الموصل، بغداد، د.ت؛
C. Willian, A History of Iraq 1920 – 1933, London, 1990, PP.122-130.

(٨) حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية، قم المقدسة، ١٩٩٠، ص١٨٩.

(٩) هو الشيخ محمد حسين بن الشيخ علي بن موسى بن الشيخ جعفر صاحب كاشف الغطاء. ولد سنة ١٨٧٦ في مدينة النجف الأشرف، وكان من أساطين المرجعية الدينية في القرن العشرين. توفي عام ١٩٥٤. عباس عبد الحسين محمد علي، رجالات النجف الأشرف والحكم الملكي، بيروت، ١٩٩٩، ص٨٧ – ٨٨.

(١٠) نقلاً عن : حسن الصاوي، المصدر السابق، ص١٩١.

(١١) مقتبس من : علاء أحمد عبد الرضا، أبو الحسن الأصفهاني الموسوي ودوره السياسي في تاريخ العراق المعاصر، بيروت، ١٩٩٨، ص٥٣ – ٥٤.

(١٢) محمد حسين الصغير، أساطين المرجعية الدينية، النجف الأشرف، ٢٠٢٠، ص٦٠.

(١٣) ولد في النجف الأشرف عام ١٨٨٩، وتتلمذ على يد المراجع الكبار في الحوزة العلمية مثل الشيخ محمد كاظم الخراساني والشيخ حسين النائيني. اشترك في الجهاد ضد البريطانيين عام ١٩١٤ مقاتلاً فيم معارك الشعبية، أجيز في الاجتماد سنة ١٩١٩. سافر الى لبنان عام ١٩٣٢، ليعود بعدها الى العراق ويدرس في الحوزة العلمية في النجف الأشرف عام ١٩٣٣. تولى المرجعية الدينية سنة ١٩٤٥، حتى وفاته في ٢/ أيار /١٩٧٠. ينظر: عدنان إبراهيم السراج، الأمام محسن الحكيم (١٨٨٩ – ١٩٧٠)، دراسة تاريخية لبحث سيرته ومواقفه وأراءه السياسية والأصلاحية وأثرها على المجتمع والدولة في العراق، بيروت، ١٩٩٣.

(١٤) مقتبس من: محمد حسين الصغير، المصدر السابق، ص٦٠.

(١٥) تأسيس الحزب الشيوعي العراقي عام ١٩٣٤ على يد يوسف سلمان يوسف المعروف بـ( فهد )، وعرف في بداية تأسيسه باسم ( لجنة مكافحة الاستعمار والاستثمار )، ثم غير اسمه الى الحزب الشيوعي العراقي.

تعرف الحزب الى ملاحقات العهد الملكي والعهود التي أعقبته، لاسيما في عهد صدام حسين. عنه يراجع: صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، بيروت، ١٩٩٣.

(١٦) مقتبس : أحمد إبراهيم أحمد صفحات من كفاح السيد محسن الحكيم، بيروت، ١٩٩٨، ص٦٣.

(١٧) ولد مرتضى محمد إسماعيل العسكري في سامراء عام ١٩١٢. هاجر عام ١٩٣٠ الى قم المقدسة ودرس فيها مقدمات العلوم لمدة ثلاثة سنوات على يد أكابر علمائها. تميز مرتضى العسكري بأفكاره الاصلاحية، فبدأ بإصلاح نظام الدراسة في الحوزة العلمية في قم مع السيد محمود الطالقاني، إلا أن مشروعه الإصلاحي رفض هناك، فعاد الى سامراء. وقام بالتدريس هناك حتى عام ١٩٤٥. خرج من العراق في بداية السبعينيات من القرن العشرين بعد إصدار اوامر القبض عليه من قبل السلطة الحاكمة لنشاط الديني الكبير. توفي سنة ٢٠٠٧ في العراق بعد عودته إليه سقوط النظام البعثي سنة ٢٠٠٣. ينظر: حوزة الهوى الإسلامية، تراجم الإعلام. تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٢/١٠.
http://www.alhodacenter,com.

(١٨) عبد الحسين علي الجابري، مواقف انقلاب الثامن من شباط ضد رجل الدين في العراق، بيروت، ١٩٨٩، ص٥٣؛ (( الإيمان )) (مجلة)، العدد (٥)، ٦/ آذار /١٩٦٤.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) ولد في تكريت سنة ١٩١٤. انضم الى تنظيم الضباط الأحرار عام ١٩٥٧. أصبح بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ مديراً للشرطة. انتسب الى حزب البعث عام ١٩٦٢ أسهم في الأطاحة تحكيم الزعيم عبد الكريم قاسم عام ١٩٦٣ وشارك في حكم الرئيس عبد السلام عارف. أصبح رئيساً للوزراء مرتين في عهد الرئيس عبد السلام وشقيقه عبد الرحمن ما في سجن نظام صدام حسين. ينظر: علاء جاسم محمد الحربي، رجالي العهد الجمهوري، بغداد، ٢٠٠٥، ص٥٤-٦٠.

(٢١) مقتبس من : عبد الحسن جاسم، نظام عبد السلام عارف في الميزان ١٩٦٣ – ١٩٦٦، بيروت، ١٩٩٩، ص٨٧.

(٢٢) ولد عبد الرحمن البزاز عام ١٩١٢ في جانب الكرخ ببغداد. درس الحقوق وتخرج من كليتها عام ١٩٣٤. درس في بريطانيا لمدة أربع سنوات وعاد الى بغداد عام ١٩٣٩. اعتقل بعد أحداث مايس/ أيار ١٩٤١. بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عين عميداً لكلية الحقوق ثم قاضياً في محكمة التمييز. وبعد أحداث الموصل عام ١٩٥٩ اعتقل وسجن لمدة (٦) أشهر في سجن أبو غريب. سافر بعدها الى مصر. أصبح عام ١٩٦٤ نائباً لرئيس الوزراء ووزير للنفط والخارجية ثم رئيساً للوزراء عام ١٩٦٥ واستمر في منصبه حتى عام ١٩٦٦. ثم اعتقاله بعد عام ١٩٦٨ من قبل البعثيين. ولم يفرج عنه إلا عام ١٩٧٠ فغادر الى لندن ومات هناك. ينظر: حسن لطيف الزبيدة، ، ٢٠٠٧، ص٢٤٠.

(٢٣) ولد محمد باقر الحكيم في النجف الأشرف عام ١٩٣٩، وهو الابن الخامس للسيد محسن الحكيم. درس في الحوزة العلمية على يد كبار العلماء في سن الثانية عشرة من عمره، ارتبط بحزب الدعوة الإسلامية، وتعرض الى الاعتقال مرتين عام ١٩٧٢ و١٩٧٧ وحكم عليه بالسجن المؤيد بسبب اشتراكه في انتفاضة صفر عام ١٩٧٧. سافر الى إيران وترأس مكتب الثورة الإسلامية وأصبح الناطق الرسمي باسم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية. عاد الى العراق بعد سقوط النظام الأسبق عام ٢٠٠٣. اغتيل في ٢٩/ آب /٢٠٠٣ في مدينة النجف الأشرف بسيارة مفخخة وضعت أما ضريح الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام). ينظر: منذر الحكيم، قبسات من حياة وسيرة شهيد المحراب آية الله المجاهد السيد محمد باقر الحكيم، طهران، ٢٠٠٤.

(٢٤) ملفات وزارة الداخلية العراقية، ملفات سنة ١٩٦٥، تقرير سري للغاية وشخصي من عبد المجيد البرواري الى وزارة الداخلية رقم س/٦٣٣ في ١٩٦٥/١١/٨ عن احتفال مولد الإمام علي (عليه السلام)، الوثيقة رقم ٣٧.

(٢٥) ملفات وزارة الداخلية العراقية، ملفات سنة ١٩٦٥، كتاب سري من وزير الداخلية عبد اللطيف الدراجي الى متصرفيا الألوية كافة ( عدا أربيل والسليمانية والموصل والرمادي، حول زيارة العشرين من صرف رقم ق. س في ١٩٦٥/٧/٢٨، الوثيقة رقم ٢٠ – ٢١.

(٢٦) ملفات وزارة الداخلية العراقية، ملفات سنة ١٩٦٥، كتاب سري للغاية من مديرية الشرطة العامة الى مديريات شرطة الألوية كافة ما عدا الأنبار والموصل والسليمانية وأربيل حول زيارة العشرين من صفر رقم (٧٧٧٦) في ١٩٦٥/٨/١٢، الوثيقة رقم ٣٥

(٢٧) ولد عبد الرحمن محمد عارف في محلة الكرخ ببغداد سنة ١٩١٦. دخل الكلية العسكرية وتخرج منها سنة ١٩٣٧. ترقى في المراتب العسكرية وأصبح رئيساً لأركان الجيش بالوكالة ( ١٨/ كانون الأول /١٩١٣ – ١٧/ نيسان /١٩٦٦) تولى رئاسة الجمهورية خلفاً لشقيقه عبد السلام واستمر في الحكم حتى ١٧/ تموز /١٩٦٨ عندما أطاح به البعث بانقلاب عسكري ونفي الى خارج العراق وبقي في تركيا حتى عام ١٩٨٠ عاد بعدها العراق ليموت فيه. حنا بطاطو، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، الكتاب الثالث، ترجمة: عفيف الرزاز، بيروت، ١٩٩٠، ص٩١، ص١٧٧ – ١٧٨.

(٢٨) عبد الحسين جاسم اللامي، عهد عبد الرحمن عارف والمرجعية الدينية، دمشق، ١٩٨٨، ص٧٣.

(٢٩) ينظر: فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر، البعث في السلطة، ترجمة: مصطفى نعمان أحمد، ج٢، بغداد، د.ت، ص١٣-١٥.

(٣٠) علي المؤمن، سنوات الجمر: مسيرة الحركة الإسلامية في العراق ١٩٥٧ – ١٩٨٦، بيروت، ٢٠٠٤، ص٩١.

(٣١) صلاح الزسان، المصدر السابق، ص١٥٨.

(٣٢) مقتبس من : عبد الله عبد الحسن اللامي، الحركة الإسلامية في ظل حكم حزب البعث ١٩٦٨ – ٢٠٠٣، بغداد، ٢٠١٦، ص٣٣.

(٣٣) المصدر نفسه، ص٣٤.

(٣٤) أحمد محمد الشحرتي، صراع المرجعية الدينية مع نظام حزب البعث ١٩٦٨ – ٢٠٠٣، بيروت، ص٨٥-٨٦.

(٣٥) فيبي مار، تاريخ العراق المعاصر ١٩٢١-٢٠٠٣، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، دار ومكتبة اوراق- دار ومكتبة المجلة، بغداد، ٢٠٢٠، ص٣٨٩.

(٣٦) المصدر نفسه، ص٣٨٩ .

(٣٧) وضاح فاضل العنبكي، احمد عدنان الميالي، اشكاليات الهوية وبناء الدولة والمجتمع عند فالح عبد الجبار، مركز الرافدين للحوار، بيروت/ النجف الاشرف، ٢٠٢١، ص٦٥ .

(٣٨) المصدر ، ص٦٧.

(٣٩) فيبي مار، المصدر السابق، ص٤٥٦ .

(٤٠) مجموعة مؤلفين، جرائم نظام البعث في العراق، بغداد، د.ت، ص٢٥؛ حمزة الخويلدي، ضحايا المنبر الحسيني، ط٢، كربلاء المقدسة، د.ت، ص٣٣-٣٤.